غياب معايير الكفاءة عبر المسار التنموي المضني للاقتصاد الجزائري: رصد التطورات ومقترحات لترويض التراكمات.

د. يحيات مليكة*

Résumé:

En Algérie, les réformes annoncées par les pouvoirs en place sont mises en œuvre progressivement, trop lentement pour certains observateurs, ce qui pourrait susciter quelques incertitudes. Partout, la situation économique reste précaire malgré la bonne tenue des prix des hydrocarbures. Les revendications sociales qui expliquent, pour une large part, l'explosion de 2011 sont encore insatisfaites avec une persistance de la pauvreté et des inégalités et l'absence de perspectives pour une jeunesse nombreuse et éduquée. Le tableau peu paraître bien sombre et, à certains égards, il ne faut pas se masquer les difficultés réelles auxquelles doivent faire face les individus et les dirigeants. Pour autant, les motifs d'inquiétudes existent, mais est-ce que les motifs d'espérer et d'émanciper existent aussi pour sortir de cette impasse?

-Mots clé: programme de soutien et consolidation de la croissance, économie de marché, croissance économique, relance économique.

* أستاذة محاضرة قسم أ، المدرسة العليا للتجارة – الجزائر.

المستخلص: يرى بعض الملاحظين أن الإصلاحات المعلن عنها في الجزائر من طرف السلطات، قد تّم الشروع فيها بصورة تدريجية وبطيئة، الأمر الذي ولّد بعض الشكوك. فالهشاشة، وعلى كل المستويات، هي الطابع الرئيسي للوضعية الاقتصادية السائدة على الرغم من الاستقرار النسبي لأسعار النفط، كما أن المطالب الإجتماعية التي تفسّر في غالبيتها الانفجار المحدث في سنة 2011 تبقى دائما غير مستجابة مـــــــع استمرار الفقر واللامساواة وغياب آفاق واعدة لشريحة كبيرة من الشباب المتعلم. إن الصورة تبقى قاتمة، إذ لا يمكن تجاهل الصعوبات الحقيقية التي يواجهها الأفراد والحكام على السواء، لتبقى بواعث القلق قائمة وسبل الإنعتاق من هذا المأزق مبهمة.

الكلمات المفتاحية: برامج دعم وتوطيد النمو، اقتصاد السوق، النمو الاقتصادي، الانعاش الاقتصادي.

مقدمة:

إن تحقيق الإصلاح صعب المنال لأنّنا لا نستطيع التنبؤ بتأثيراته، ولم تكتب بعد أية وصفة لنجاحه، والاعتراف بجهلنا يعني التحرك خطوة بخطوة بدلاً من المراهنة بكل شيء على مخطط شامل. وكل ما تعنيه فكرة اقتصاد السوق في نهاية الأمر كونه يتعامل بصورة أفضل مع أي بديل آخر غير المتوقع، وقدرته القوية إلزامياً على التخطيط الاقتصادي، وهنا يكمن التحدي.

لقد تمكنت الجزائر منذ مطلع الألفية الأخيرة دعم إدماجها في الاقتصاد العالمي بالتأكيد على التزاماتها الاقتصادية العالمية وعلاقاتها التجارية المتزايدة مع بقية العالم، والتواجد المستمر للمتعاملين الأجانب في أراضيها واختراقهم لشتى فروعها الإنتاجية، مما يجعل الانفتاح على الأسواق مسألة حتمية والتحكم فيه ضرورة ملحة. ويجب الجزم أن النمو الحديث في هذه الظرفية الراهنة المتميزة بتغيرات راديكالية ومحيط اقتصادي واجتماعي غير مستقر[1] على النحو الذي تشهده الجزائر، يتطلب البحث في اقتصاد عالمي مجرد من الحتمية والمحدودية تزداد فيه حرية المناورة قياسا بالإرادة

[1] Abdellatif BENACHENHOU (2008) : « Pour une meilleure croissance », édition Alpha, Alger, P.14.

السياسية المراد تجسيدها والمرتكزة على المهارة الملائمة التي تسعى إلى حصر المشكلات والأزمات واقتراح الحلول.

لاشك أن محاولات الإصلاح الاقتصادي التي شُرع فيها في الجزائر لم تكن جريئة بالشكل المطلوب بسبب عدم نضج الفكر الاجتماعي والسياسي السائد لتقبل التغيير، وهذا على الرغم من محاولات تغيير نمط التخطيط وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية التي تعاني من مشكل وتيرة الاستثمارات الصناعية القوية والسريعة وشروط تنفيذها وارتفاع تكاليفها مع تأخر انجازها وتمديد آجالها. ولا ريب أن عيوب مخططات الإنعاش الاقتصادي المنتهجة منذ سنة 2001 المبنية على الزيادة المكثفة في الاستثمارات العمومية[2] لم تكن واضحة المعالم بسبب اختفاءها وراء ستار الموارد المالية الضخمة التي يدرّها قطاع النفط، فعلى الرغم من الإمكانيات والموارد والثروات التي تزخر بها البلاد، لم تفلح الحكومات المتعاقبة اعتماد اقتصاد دائم ومنتج يرتكز على إنتاجية تنافسية تخدم فئة المواطنين في وقت الأزمات بحكم الدلائل الميدانية الجارية، إذ ما لبثت أن انكشفت العيوب تجسدت أساسا في اختلال ميزان المدفوعات وتراجع في معدل النمو إلى 3.4%سنة 2012 بالمقارنة مع بداية العشرية الأولى، وانفجارا للوضع الاجتماعي بسبب استفحال البطالة بفعل الانخفاض الحاد في الطلب على اليد العاملة. في نفس الوقت، سمحت الزيادة في الإصدار النقدي وزيادة الطلب الكلي نتيجة الزيادات المحدثة في الأجور والإعانات الاستهلاكية الضمنية اللذين جاءا أساساً بسبب تمويل المؤسسات العامة بواسطة البنوك التجارية وسد العجوزات الضخمة باللجوء إلى الحلول النقدية، إلى إحداث صعود تدريجي في الضغوط التضخمية التي انعكست أساساً على النمو وتنمية المؤسسات الجزائرية[3]. مثل هذه الوضعية الحرجة تدفعنا لطرح الاشكالية المحورية التالية :

[2] O.C.D.E : « perspectives économiques en Afrique », 2006. P :143.
[3] KERNANE Hakima (2013) : « Une très faible bancarisation en Algérie », revue « Arabies », n°314. Juin 2013. P.37.

–هل يتمكن الاقتصاد الجزائري الانعتاق من حالة اللا توازن المستمر بين إمكانياته وموارده المتاحة، والخروج من دائرة الانسداد الحقيقي التي يتخبط فيها منذ عقود؟

1-سجل الأداء الاقتصادي والاستقرار الزائف:

لم يتوقف أصحاب القرار عن التأكيد بأن الأزمة الاقتصادية التي يتخبط فيها العالم لا تعني الجزائر، وأن الأجهزة المالية والدولة وحتى طبيعة عملية التنمية تشق طريقها بامتياز[4]، إلا أن السياسة الاقتصادية المطبقة التي أدت إلى إحداث اختلالات اقتصادية كلية خلال عشريتين كاملتين، كثيراً ما كرست اللا تناسق واللا مساواة في مجال امتصاص فائض الطلب وخوصصة المؤسسات العمومية التي لم تكن خالية تماماً من المساوئ، وارتفاع معدلات البطالة التي تمثل أخطر المظاهر والتضخم المرتفع. يحدث هذا في ظل ظروف غير مواتية تجسدت في محدودية فرص الاستثمار المحلي والأجنبي وسوء توجيهه، ونقص توليد فرص العمل وضعف مستويات الإنتاجية وكفاءة الإدارة، إضافة إلى هدر في الموارد بسبب الإرهاب الذي طغى على العشرية ما قبل الماضية ونزيف مادي وبشري.

لقد أظهرت جل الدراسات التحليلية والتطبيقية أخيراً، أن الأسباب الكامنة وراء هذه الإشكاليات تمثلت عموماً في عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تجاوز المعوقات الاقتصادية والصعوبات الاجتماعية في ظل الانعكاسات السلبية لعولمة الاقتصاد واعتماد إستراتيجية متفتحة على الخارج يقودها القطاع الخاص لأن مجموع الإجراءات الواجب اتخاذها تنطوي على التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العقلاني لها، وهذا لن يتم إلا ضمن الميكانيزم الوحيد، الفعال اقتصادياً، وهو ميكانيزم السوق الحرة.

[4] Abdelmadjid Bouzidi (1999) : « Les années 90 de l'économie algérienne : les limites des politiques conjoncturelles », édition ENAG, P :23.

1.1-إفرازات مسيرة التنمية المخططة:

اعتادت الحكومة إظهار ميلها الواضح إلى إستراتيجية التوجه نحو الداخل من خلال الاعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات وعلى صناعات إحلال الواردات، وكانت هذه الإستراتيجية تستند في تمويلها على إيرادات صادرات المنتوجات النفطية، حيث كانت معظم استثمارات المؤسسات العامة تموّل مباشرة عن طريق الخزينة العامة من خلال القروض بدلاً من المشاركة في أسهم رأس المال مما أدى إلى بروز مشكلة هيكلية ضخمة في وقت لاحق عندما طولبت بالاستقلال الذاتي. وبالنظر إلى الزيادة الديمغرافية التي بلغ معدلها أكثر من 3.1% في منتصف الثمانينات[5] واستمرار زيادة الطلب الاستهلاكي الذي كان يترجم مباشرة بارتفاع في الواردات السلعية والخدماتية أمام ضعف الإنتاج المحلي، شهد قطاع المؤسسات العمومية نمواً كبيراً من حيث العدد والحجم ومن حيث التشغيل من خلال الزيادة المستمرة والسريعة في أعداد موظفي الدولة مع الالتزام بترقياتهم دورياً[6]. غير أن ظهور بوادر الاختلال التي بدأت تطفو على السطح، غيرت من مجريات الأمور بالنظر إلى استمرار العجز في ميزان الحساب الجاري وتزايد نسبة القروض الميسرة، ناهيك انعكاس مشكلات التنمية الحادة داخليا على الدولة في شكل إختلال متزايد للميزانية، وعلى الأفراد في شكل ارتفاع صارخ لمعدلات البطالة ومستويات الأسعار. ولعل ما يفسر هذا الوضع مجموعتين من العوامل، تقترن الأولى بنواحي فشل سياسة التصنيع بفعل التشوه الحاصل في هيكل وحجم الاستثمارات المقررة سنوياً والقدرات الفعلية المتوفرة للإنجاز، والخسارة والتبذير المترتبان عن ذلك[7]، أما الثانية ترتبط بتدهور الوضعية الاقتصادية للبلاد لا سيما ابتداء من سنة 1985.

[5] كريم النشاشيبي (1998): "تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص:80.

[6] Algérie: Perspectives Economiques en Algérie, BAFD/OCDE, année 2008, P.93.

[7] أحمد الأخضر العمراني (1993): "التشغيل في الجزائر"، سلسلة دراسات التشغيل، منظمة العمل العربية، مصر، ص: 13-14.

أثبت الحدث القائم أن الجزائر منذ بداية الثمانينيات قد حققت نمواً لا بأس به، لكنه كان لا متكافئاً وهشاً لأنه استند على عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كأسعار عوائد النفط، التحويلات الخارجية، الإعانات والقروض الأجنبية. لكن ما إن تعرضت هذه العوامل للتدهور، أثرت كقوى معاكسة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كاستفحال البطالة وظهور العجز في الميزانية العامة للدولة الذي ظل يتزايد باضطراد. وقد سمح هذا العجز اللجوء إلى الاقتراض الخارجي واستخدام أدوات الدين العام الداخلي وزيادة نسبة هذا الدين إلى الناتج الداخلي الخام. وكان طبيعياً لغرض التحكم في نسبة وحجم هذا العجز البدء في تطبيق سياسات انكماشية[8]. ففي الوقت الذي حاولت فيه السلطات تخفيض النفقات العامة، تقلصت الإيرادات بشكل حاد، حيث وصل العجز الشامل في ميزان الخزينة إلى رقم قياسي بنحو 12.8% من إجمالي الناتج الداخلي الخام عام 1988[9]. وسمح التطبيق غير الملائم للسياسة النقدية في توسيع عرض النقود وتراكم السيولة الزائدة بمعدل 84%، وزيادة استخدام نظام الحصص في أسواق السلع وارتفاع الأسعار في السوق الموازية التي زاد ازدهارها[10]، فضلاً عن غياب سياسات مدروسة ومتكاملة للإقراض الخارجي نتج عنها إختلالات لاحقة في ميزان المدفوعات، أجبرت الجزائر في مطلع التسعينيات على دفع ما يفوق 70% من حصيلة صادراتها باتجاه خدمة المديونية. وازدادت حدة الضغوط التضخمية بضآلة مرونة عرض المنتجات في الأجل القصير والطبيعة الضيقة للتخصص في إنتاج المواد الأولية وغيرها. ضف إليها استراتيجية الاستثمار الموجه لإنشاء الهياكل القاعدية ذات المردود المالي الضعيف أو المعدوم وتسجيل أسعار الفائدة الحقيقية قيما سالبة باعتبار أن الحد الأقصى المسموح به 20%، بينما فاقت معدلات التضخم هذا المستوى. وأدى الضغط على ترشيد عملية تسيير وتوجيه النقد الأجنبي والائتمان المحلي إلى

[8] Abdelmadjid Bouzidi (1999), op.cit, P.29.

[9] Document de la Banque Mondiale (1995) : « L'Algérie : La transition vers l'économie de marché », volume n°03, P.03.

[10] كريم النشاشيبي (1998)، مرجع سابق، ص:09.

زيادة التباعد بن أسعار الصرف الرسمية والموازية إلى أن أصبحت هذه النسبة في حدود اثنين إلى واحد أي 200%[11].

على الرغم من العناية التي حضي بها القطاع الصناعي لتطويره، لم يحقق هذا الأخير الأهداف المرجوة حيث بقيت المبادلات بين مختلف الفروع ضيقة، كما عرفت الصناعة المحلية تبعية خارجية حادة بالاعتماد على سياسة الاستيراد المكثف للمواد الأولية، الاستهلاكية والوسيطية، وحتى مواد التجهيز الضرورية[12].

أما المؤشر الحاسم لتراجع الزراعة تحت وطأة الضغط المضاعف للزيادة السكانية من جهة، وتوزيع المداخيل من جهة أخرى، تجسد في زيادة الواردات التي تمّ بموجبها تحول الموارد لغرض الحصول على المنتجات التي يفترض أن توفرها الزراعة الوطنية إذا منح لها الامتياز اللازم، حيث انتقلت الواردات من 3.5 مليار دينار سنة 1974 إلى 10.6 مليار دينار عام 1988 لتصل إلى 55 مليار سنة 1991 بالأسعار الجارية[13]. ولا ريب أن خطورة الاتجاه التنازلي لإمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر تكمن في تناقض ذلك مع متطلبات التنمية المنتهجة كما يؤكدها المنطق الاقتصادي وحقائقه التاريخية معاً. فما من واحدة من تجارب التصنيع الناجحة في القرن الماضي إلا وكانت مصحوبة في مراحلها الأولى بزيادة الإنتاج الزراعي، حتى انجلترا واليابان لم تباشرا الاعتماد الكبير على استيراد السلع الزراعية إلا في فترة متأخرة نسبياً من تاريخ تنميتهما، وهذا الارتباط بين التنمية الناجحة والتقدم في القطاع الزراعي لم يتم عرضا، وإنما راجع للدور متعدد الأبعاد الذي يقوم به هذا القطاع في إنعاش الاقتصاد ككل[14].

---

[11] تومي صالح (2002): النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص: 216.

[12] مرسي فؤاد (1983): "التضخم والتنمية في الوطن العربي"، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، ص: 48-49.

[13] Hamid BALI (1993): Inflation et mal développement en Algérie, O.P.U, Alger, P.26.

[14] سلوى سليمان (1986): المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة، مارس 1986، ص: 583.

مما تقدم، يمكن القول أنه ساد في الجزائر مخططات دون التخطيط لها، الأمر الذي أدى إلى غياب التحكم في عمل الاقتصاد بسبب سوء التنظيم، ليتبين لنا، مرة أخرى، أن الاستراتيجية الجزائرية للتنمية كانت مولدة لاختلالات عميقة لم يبادر أصحاب القرار في التقليل منها على الرغم من التوقعات التفاؤلية للمخططين. فلو كانت تنبؤات القائمين على التخطيط صحيحة يمكن لمخرجات مختلف القطاعات والواردات أن تلبي الطلب الداخلي الإضافي وحتى الخارجي[15]، لكنه من الواضح أن هذه التنبؤات لم تخضع للتقييم الصارم لكونها غير كاملة، تجسدت في النهاية في صورة انحرافات يطول أمدها وامتداداها.

2.1- الاختلال القطاعي والبحث اليائس عن نمو متوازن:

أحدثت تقلبات أسعار النفط تذبذبات مباشرة في إدارة الإنفاق العام بسبب اعتماد ميزانية الدولة على مساهمة القطاع النفطي في زيادة ايراداتها بمعدل 50% وبما يزيد عن 95% من العائدات بالعملة الصعبة للبلاد[16]. كما نُظر إلى زيادة أسعار النفط في أغلب الأحوال على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل المولد للمستويات العالية للإنفاق، لكن بعد الصدمة النفطية لعام 1986، انخفضت ايرادات الميزانية بشكل حاد من 38% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة [1981-1985] إلى 28% في الفترة [1986-1990]، ولأنه لا يمكن تخفيض الإنفاق العام إلا بمقدار 5 نقاط مئوية من الناتج الداخلي الخام، فقد تحول العجز المالي من فائض كانت نسبته (3.5+%) من الناتج الداخلي الخام إلى عجز (2.7-%) من هذا الإجمالي على مدار نفس الفترتين وعلى التوالي[17].

---

[15] M. Hocine BENISSAD (1981) : Economie de développement de l'Algérie, 2ème édition, O.P.U, Alger, P.29.

[16] Algérie : guide des indicateurs économiques et sociaux : 1994-1997, collection « Guide-plus », Alger, P.30.

[17] كريم النشاشيبي (1998)، مرجع سابق، ص:156.

إن الإصلاحات التي شرعت فيها الحكومة الجزائرية في نهاية الثمانينيات كان الغرض منها هو ضبط وتعديل القطاع العام عن طريق هيكلة المؤسسات العمومية ومنحها استقلاليتها، غير أن كل محاولات التصحيح الذاتي المزعمة لم تجني ثمارها حيث أصبحت النشاطات الاقتصادية غير فعالة، مع بروز مشكل عويص مسّ التوازنات المالية الداخلية للبلاد. ناهيك أن كل مكونة من مكونات التوازن الاقتصادي الكلي، المأخوذة على حدى، خاضعة لضغوطات حادة، مما يجعل عملية تحقيق توازن فعلي سابق Ex-Post من الأمور المعقدة والصعبة، وأي مسعى لتحقيقه في الحجم، وعلى المدى القصير وفي مثل هذه الظروف الحرجة تجعل منه توازنا عارضا ومؤقتا لن يتجسد فعليا إلا في السوق الموازية، وسرعان ما سخّر الجمود المطلق و/أو النسبي للأسعار مكانة هامة للتضخم في هذه السوق الذي ساهم بعدها في تشكيل ريوع تضاربية[18].

إن الكشف عن الضغوطات التضخمية وتفاقم البطالة اللذان يعكسان إلى حد بعيد المصاعب الاقتصادية والاجتماعية السائدة، يستدعي تحليلاً هيكلياً في مجموعه، وأن الاقتصاد الجزائري ظهر في صورة تلاحم تاريخي تميز محتواه بنمو ديمغرافي متزايد وعدم إدماج قطاعي، ولدا فيما بعد إختلالات تمخضت في المقام الأول على المستوى الجهوي، وبتراكمها سرعان ما تحولت إلى مواقع أخرى لتهيمن على محور الاقتصاد كله. ومع مطلع التسعينيات كان هذا المسار قد بدى جليا ولم يعد بالإمكان تجاهله، بيد أن التفاوت بين نمو القطاعات الاقتصادية يمثل أحد الاختلالات الهيكلية التي لا يمكن ملاحظتها فور حدوثها، فهي من المؤكد نتاج تدابير أقل ما يمكن وصفها أنها غير إدراكية أسيئ الاستعداد لها وتطبيقها على كل المستويات. وعليه، يقتضي تحقيق التوازن على مستوى هذه القطاعات إحداث تناسب بين نمو إنتاجها، وحدوث العكس يعني ظهور مناطق اختناق تؤدي إلى تعطيل جزء منها وضياع في الموارد المتاحة.

[18] Conseil National de planification : Plan national 1990, rapport de synthèse, janvier 1990, PP :52-53.

في الواقع، وحتى مطلع التسعينيات يمكن الجزم أن الاقتصاد الجزائري اتسّم بارتفاع بارز في نسبة مساهمة قطاع الخدمات والإدارة العمومية في الناتج الداخلي الخام بنحو (5%) و(3.5%) في سنتي 1989 و1990 على التوالي وبشكل يفوق معدلات نمو القطاعات السلعية (كالزراعة، الصناعة التحويلية، البناء والشغال العمومية) كما يستدل به الجدول رقم (1) بالملحق،و لو أن الزيادة في الناتج الداخلي الخام بمعدلات سالبة باستثناء سنة 1989، تعكس الاختلال الواضح بين القطاعات الخدمية والقطاعات السلعية خصوصا في الصناعة (0.6%) والبناء والأشغال العمومية (1-%) التي تجذّر بهما الانكماش بعد تقلص وفرة السلع التجهيزية التي قل استيرادها. لهذا، فإن النمو المحدث لم يكن متوازنا كما هو ثابت إحصائيا، ولم يكن الاختلال القطاعي مقتصرا في ضيق القاعدة الصناعية فحسب، بل تعداها إلى القطاع الزراعي الذي عاش كل مراحل الانتكاس التي مر بها الاقتصاد الوطني والذي أخد يلمس في ظل محدودية تطويره، وعلى نحو شديد، وطأة تبعيته من خلف البحار في غياب عمليات ترشيده، وتفاوت أجوره بينه وبين نظرائه من القطاعات الأخرى.

بالقياس إلى هذا، تنفي العديد من الدراسات المرتبطة بتطورات الإنتاج الزراعي في الجزائر حقيقة الأزمة التي يتخبط فيها ذات القطاع في مجموعه باعتبار أن المسألة لا تتعدى طابعها الشكلي الذي يعني نقص أشكال التخصص في هذا الأخير، وعدم إدماجه بصورة ملائمة في الاقتصاد العالمي[19]. فحتى لو اعتبرنا هذا التقويم صحيحا، فليس هناك ما يدعو إلى التفاؤل بكل تأكيد لأن كل معايير الكفاءة الإنتاجية قد غيبت وأثبتت وجود مفارقات معتبرة بين إنتاج واستهلاك السلع الفلاحية ذات الطابع الإستهلاكي الواسع التي يتم استيراد الغالبية منها من الخارج، كالحبوب، الزيوت، الحليب وغيرها. ضف إلى ذلك طبيعة الهيكل الفلاحي المتجه نحو التدهور المستمر والتغيرات الدائمة في نمط تسيير الهياكل، المحيط والعقار الفلاحي. ومع تزايد تعداد السكان، تبقى المسألة الغذائية مرهونة بكيفية تسيير القطاع وبمستوى آدائه الذي لا

[19] CNES (1998) : Projet de rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, 12ème session plénière, P: 57.

يُشغّل سوى 25% من إجمالي السكان النشطين. وعلى الرغم من تحرير أسعار المنتجات الفلاحية ابتداء من سنة 1982، لم يساهم هذا التحرير في تطوير الإنتاج وتلبية طلب داخلي ملح إلا في حدود 33% من الحبوب، 40% من الحليب ومشتقاته، 11% من البقول الجافة، 74% من اللحوم الحمراء و65% من الفواكه، حيث ازدادت تبعيتنا الغذائية اتجاه الخارج في ظل العجز الفادح في إنتاج الخضر والفواكه، اذ تخصص الجزائر ما بين اثنين واثنين ونصف مليار دولار سنويا للتموين بالمواد الغذائية، أي ما يقارب ربع وارداتها الإجمالية[20] التي انتقلت حصتها من 25% عام 1987 إلى 30% سنة 1995 و29.3% في 1997 أخذت الحبوب، الحليب ومشتقاته حصة الأسد بما يعادل 60 [21]%.

بالنظر إلى التركيب السلعي للواردات كما هو وارد في الجدول رقم (2) بالملحق دائما يتبين لنا الوجه الآخر للخلل الهيكلي في القطاع الإنتاجي بالجزائر والاعتماد المتزايد على السوق الخارجية في تلبية الحاجات الأساسية، إذ بلغت نسبة مساهمة سلع التجهيز من إجمالي الواردات نسبا عالية، غير أن ضخامة هذه النسب لا تعكس بالضرورة تطور الصناعة الجزائرية بقدر ما تعكس مدى حرص السياسة الاقتصادية المتبعة المحافظة، على الأقل، على النسيج الصناعي القائم وهذا على الرغم من عدم كفاءته واستخدامه الناقص للقدرات الإنتاجية بدليل الانخفاض الحاصل في معدل التراكم الذي قدر بحوالي 30% خلال الفترة [1985-1989] مقارنة للفترة [1980-1984] الذي تعدى 33.8%. مثل هذه التطورات المسجلة في معدل التراكم، والتي تبقى دوما مرتفعة، ليس لها أي تأثير بارز على نمو الإنتاج وإنتاجية الاستثمار في هذا القطاع الذي استحوذ على 23% من إجمالي الاستثمارات[22].

أما انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية واحتكار الدولة للتجارة الخارجية وعلى جهاز الإنتاج الوطني، خاصة وأن المداخيل المتأتية من تحسن عائدات الصادرات

[20] CNES (1998) : Projet de rapport préliminaire, op.cit, P.57.
[21] Idem. P:55.
[22] Algérie guide (1994-1997), op.cit, P.10.

لسنتي 1989 و1990 اتجهت نسبة كبيرة منها إلى تمويل الاقتصاد الوطني بالمواد الاستهلاكية الغذائية المباشرة، وبفاتورة تعدت 3 مليار دولار سنة 1990، أصبح بذلك قطاع الإنتاج المادي بكامله مرتبط بقطاع الخارج، وترتب عن هذا الوضع تدهور فادح في ميزان المدفوعات بفعل التطور الكبير في عبء المديونية.

إن استمرار التزايد في حجم المديونية الخارجية خلال الفترة [1985-1990] كان بفعل الاستدانة المفرطة والتكثيف من القروض الخارجية التي تجسدت في تزايد الاعتماد على ائتمان الموردين التي يقل أجل استحقاقها عن ثلاث سنوات وترتفع فيها أسعار الفائدة ولا تتوفر على فترة سماح لقصر مدتها، حيث انتقل نصيبها من إجمالي تحصيل الديون الخارجية من 38% في بداية الفترة أعلاه إلى ما يقارب 64% في نهايتها، تم تسخيرها لغرض تمويل البرامج الإنمائية والاستثمارية التي تتناسب ومستوى المردودية الضعيف في الإنتاج والنمو القوي للسكان[23]. لدى، تحول حجم المديونية بشكل مضطرد من 18.5 مليار دولار سنة 1985 إلى 26.8 مليار دولار في 1989 ليصل إلى 29.7 مليار دولار سنة 1990، أي تضاعف بحوالي 1.9 مرة مقارنة لسنة 1984[24].

لقد غدى جمود العرض أمرا شائعا ولم يعد متجاوبا مع التوسع المستمر في النشاطات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، إذ لم يتعد الإنتاج الإجمالي في نهاية الثمانينيات 8% مقارنة إلى مستواه 12% سنة 1984. وفي السياق نفسه، سمح ضعف الإنتاجية الظاهرة لعاملي العمل ورأس المال في مجمل الفروع الاقتصادية من تقليل التوسع في عرض السلع والخدمات، وزاد من حدة المشكل الاستعمال السيئ والمعمم للطاقات المتوفرة – التي لم يتعد متوسط معدل استخدامها 57% في السنوات [1989-1990]- والعمالة الزائدة التي عجل تدهورها عدم مقدرة العامل على إتقان

[23] CREAD, ANDRU : Colloque sur le bilan du programme d'ajustement structurel et perspective pour l'économie Algérienne, Hôtel international d'Alger, le 14 et 15 Juillet 1998.
[24] CNES (1998), op.cit, P.10.

عمله. ولا ريب أن القاعدة السياسية المهيمنة في بلادنا، الزيادات اللا معقولة التي لا تخلو من المخاطر والمجازفات في الأجور والتطورات المفرطة في دخول الأفراد التي وصل معدل نموها السنوي، وهذا إلى غاية 1990 ما يقارب 12.08% توافقا مع زيادة الصادرات النفطية، على أنه مع مطلع عام 1991 عرف دخل الفرد انخفاضا ذريعا بما يقارب 1500 دولار خلال سنة واحدة فقط كما هو مبين في الجدول رقم (4)، حيث انتقل من 3 523,9 دولار عام 1990 إلى 2 046,8 دولار في 1991 بفعل تلاحم عاملين هما: تقلص عوائد الصادرات النفطية والتدهور السريع للدينار الجزائري الذي تم إقراره في جوان 1991. وازداد الأمر وطأة خلال سنة 1995 ليسجل أدنى مستوى له ليصل نصيب كل فرد من الناتج المحلي حدود 1477دولار، بمعنى، تقليص مزمن في متوسط معيشة الأفراد بحوالي 50% مقارنة لعشرية الثمانينيات.

إن الفاقة تنمو على مقربة من الوفرة،و أن قدرا كبيرا من الموارد تمّ تبديده بطريقة لا عقلانية وضارة في كثير من الاحيان، ومن الواضح اننا نتجه نحو وضع إقتصادي مأزوم أكثر فأكثر ولّدته السياسات الإقتصادية الخاطئة على امتداد عشريتين كاملتين، حتى وصلت إلى مرحلة التبلور[25]، مما يعكس التذبذب الشامل للاقتصاد الجزائري وأن أغلب النشاطات الاقتصادية لم تكن تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، والذي إنعكس على التوازنات الداخلية منذ ذلك الحين، حيث انخفض الناتج الداخلي الخام بحوالي 3.5% في الثلاثي الأول من سنة 1992، وتقلصت قدرات الإنتاج التي لم تعد تشتغل إلا في حدود 45% في القطاع العام، وبمعدل 10% ضمن 25% من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص بسبب ندرة قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج. في حين، انخفضت القيمة الحقيقية للإيرادات من الصادرات النفطية بحوالي 21% خلال سنة واحدة فقط (من أوت 1991 إلى أوت 1992)، 14.2% منها بفعل تدهور الدولار الأمريكي و4.5% ناجمة عن التضخم العالمي[26].

[25] Mourad BENACHENHOU (1993) : "Inflation, dévaluation ,marginalisation", Dar ECH'RIFA, Alger, P.12.
[26] Idem, PP :143-144.

2-الاقتصاد الجزائري بين المغانم والمغارم: التداعيات والتطورات الأخيرة.

يجب الجزم أن مزايا الانتقال الناجح إلى اقتصاد السوق أصبحت واضحة في الوقت الراهن باعتبارأن السياسات الرامية لضمان النمو معروفة جدا، وأصبح من الواضح توافر عناصر أساسية معينة للإدارة الاقتصادية السليمة حتى يمكن خلق خلفية اقتصادية تؤدي إلى النمو والتنمية، مثل:

- تحسين أساليب التنظيم والإدارة.
- منح ديناميكية للقطاع الخاص وتمكينه لزيادة كفاءته واستجابته لإشارات السوق.
- الانضباط المالي للتغلب على أضرار التضخم المرتفع.
- تطبيق سعر صرف تنافسي وتحرير الأسواق من أجل إتاحة الفرصة للمنافسة وتسهيل الدخول إلى الأسواق (الاستثمار الأجنبي).
- إضفاء الصبغة المؤسسية على ممارسات تعزيز السوق مثل تقوية سيادة القانون وتأمين حقوق الملكية...الخ.

لقد شرعت الجزائر في الانتقال وهي تملك فائضاً نقدياً وتحتاج إلى تحرير الأسعار مع وجود فعلي للتضخم الذي كان يشكل تهديدا متوقعا في الوقت نفسه، وكان من العناصر الهامة في استراتيجيات التثبيت الأولى تبني نظام مرن لسعر الصرف كخيار ناجح للخروج من ربط العملة وضبط الأوضاع المالية العامة وإصلاح نظام الأسعار في اتجاه التخلص من الأسعار الإدارية لصالح منطق السوق وتحرير التجارة. ولقد وفرت سياسة التثبيت المحكمة والتصحيحات الهيكلية السريعة الظروف لإنعاش النمو وتمهيد الطريق لاستعادة العافية بالتغلب على الظروف الابتدائية السيئة، حيث استرجع النشاط الاقتصادي حيويته وهو ما تؤكده تطوراته المقاسة بالتغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي بالحجم الذي تعرّض إلى تذبذبات حادة في إطار النمو المسترد خلال النصفية الثانية لسنوات التسعينيات والتي تميزت بتراجع ملموس في معدل التضخم إلى 6% في نهاية عام 1997 بعد أن وصل إلى 31.7%في 1994 بسبب تأثير خفض قيمة الدينار الجزائري بنسبة كبيرة في البداية وبسبب التعديلات في أسعار السلع

المدعمة والمحددة إداريا، كما ارتفعت معدلات النمو الحقيقي إلى حوالي 4% بين عامي (1995-1996) وحتى أكثر من ذلك في سنة 1998 بمعدل 5.5% وهو أعلى مستوى محقق خلال هذه العشرية. وقد أدى هذا التحسن في أداء النمو- الذي كان مدفوعا بتوسع قوى في الصادرات النفطية- إلى انتعاش الزراعة بعد عامين متتاليين من الجفاف بمساهمة نسبية قدرت 34.9%من الناتج الداخلي الخام عام 1995 (الجدول رقم 3) بالأسعار الجارية لتصل نسبة الزيادة في هذا القطاع إلى 45.62% في سنة 1996 وتستقر عند المعدل 87.8% في عام 2000. في حين، سجل القطاع الصناعي لنفس السنوات: 19.95%، 10.04%، و7.52%، ويعود مرد هذا الهبوط لأسباب عديدة من بينها تحرير الواردات الذي عرّض المنتجات المحلية في السنوات الأخيرة للتسعينيات للمنافسة الأجنبية، وكذلك إلى تأثير السياسات الاقتصادية الكلية التي خفضت من الطلب المحلي[27]، لو أن المعدلات المذكورة أعلاه أقل بكثير من النسب المعتمدة لدى لجنة الأمم المتحدة للتخطيط الإنمائي كمقياس لأحد المعايير الأساسية للتعريف بالبلدان الأقل نموا[28].

تهاوي معدل التضخم ليستقر عند النسبة 5% في نهاية 1999، وهو معدل مقبول يتماشى مع نمو سليم، مقتفيا أثر انخفاض المؤشر العام لأسعار المستهلك المقيّم بمتوسط التطور المحدث في الأسعار، وهذا ابتداء من سنة 1997 التي عرف خلالها التغير السنوي للمؤشر الوطني هبوطاً معتبراً كانت التطورات فيه متباعدة في بداية الألفية الجديدة مقارنة للسنتين اللتين تمت فيهما اتفاقيات إعادة الجدولة (1994-1995) وقبلها[29]. وتزودنا الأرقام الواردة في الجدول (5) وبوضوح تطور معدلات الأرقام القياسية التي تضاعفت بحوالي 4.6 مرة خلال الفترة [1990 و1998] والتي تشمل في جزئها مؤشر أسعار المنتجات الغذائية والمشروبات غير الكحولية التي

[27] كريم النشاشيبي (1988)، مرجع سبق ذكره، ص:25.

[28] السويدي عبد الله ناصر (1989): "التضخم في بلدان الخليج العربي: دراسة اقتصادية تحليلية لمؤشراته، ومصادره وآثاره"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، قسم الاقتصاد، ص:120.

[29] CNES (1998), 12ème session plénière, op.cit, P.61.

تمثل 60% من متوسط الإنفاق الاستهلاكي لغالبية السكان[30]، وما يعنيه هذا الرقم، أهمية هذا البند مقارنة للبنوذ الاستهلاكية الأخرى لاتصاله بأهم مقومات المعيشة للأفراد والذي تكون وطأة التضخم التي تعصف به أشد سرعة وأكثر تأثيراً على السكان عن غيره من البنوذ، غير أن هذه المعدلات تراجعت إلى أقل من 6% وأقل من ذلك بكثير في أواخر التسعينيات حتى أنها اقتربت من الصفر سنة 2000 ،مما يعكس مدى السياسات المالية والنقدية الصارمة والمتشددة التي طبقتها الحكومة من جهة، ومدى الانكماش الاقتصادي والبؤس الاجتماعي الذي تمثّل في تدهور القوة الشرائية بشكل قوي وسريع في هذه العشرية وتراجع مستوى الطلب الكلي.

شكل انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي في بلادنا الوسيلة الوحيدة لمواجهة الفوضى والضغوطات التي كان يعاني منها الاقتصاد من عجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وتراجع النمو في الناتج الداخلي الخام والتضخم المفرط والكساد الاقتصادي العميق، ناهيك عن تفاقم المديونية والتخلف عن سداد الدين الخارجي. وفي ظل هذه الأجواء بالذات، تدهورت الاستثمارات بشكل مطرد، وأدى النمو الاقتصادي الضعيف إلى تقليص الاستهلاك الفردي وارتفعت البطالة. والحقيقة، أنه خلال الفترة [1989-1999] لم يتعد نمو الناتج الداخلي الخام في المتوسط 1.9% سنوياً، بما يعادل نصف معدل نمو قوة العمل الذي قدر بحوالي 3.8% في المتوسط سنوياً محدثا بذلك تدهوراً قوياً في الإنتاجية الكامنة لكل وحدة عمل[31]، ويعود مرد هذا الضعف إلى السياسات الداخلية أكثر منها من العوامل الخارجية، إذ لم تفلح الجزائر في الاستفادة من مواردها الطبيعية لترسم أفضل تسيير اقتصادي كلي. بالإضافة إلى ذلك، لم تنجح في تحسين سياستها الاقتصادية على الرغم من استخدام سلسلة من الخطط غير التقليدية عبر مخططات دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، فشلت جميعها في كبح

[30] Abdelmadjid BOUZIDI (1999), op.cit, P.159.

[31] Abdelbasset Med CHEMINGUI, Nassima AYADI (2003) : "Labor market and economic growth in Algeria", paper produced as part of the global development project on explaining growth in developing countries: The case of Algeria. Revised version- January 2003, P: 16.

جماح التضخم والبطالة لأنها لم تعالج المسائل الأساسية مثل السياسات المالية والنقدية المهلهلة، ضف إليها العوامل الهيكلية التي بقيت مسيطرة منذ نهاية التسعينيات والتي ما زالت تعرقل محاولات الإصلاح الجارية وهذا على الرغم من النتائج المحققة اليوم على المستوى الاقتصادي الكلي والتي توحي بأن هذه الإصلاحات أخذت مسارها السليم استعداداً لإتمامها والانتقال إلى جيل ثان من الإصلاحات والبرامج التنموية المكملة. وفي هذا الاتجاه، فإن ضعف المحاولات والمبادرات الخاصة، هيمنة القطاع العام وعدم شفافية مسار الخوصصة، ضعف النظام المصرفي والعوامل الأخرى التي زادت من تعميق الأزمة يمكنها جعل أي سياسة إصلاح اقتصادي في البداية محدودة[32].

1.2-نمو اقتصادي على المحك في أفق غير مكشوف:

لا ريب أن الجزائر مثلها مثل عدة بلدان التي عانت من لعنة النفط كمصدر للثراء العاجل بدون جهود إنتاجية كبيرة، تمسكت بالمضي قدما في الإصلاحات التي يراها بعض المحللون بمثابة عملية تنظيف وإزالة الرواسب والسماح بعبور مياه جديدة إذ أن النظرة الدقيقة تكشف عن التأثير الشديد لمؤشرات الاقتصاد الكلي بدرجة الإصلاح التي وفرت الظروف لإنعاش النمو وتمهيد الطريق لاستعادة العافية بالتغلب على الظروف الابتدائية السيئة. ووجد هذا النمو الاقتصادي انعكاسه الميداني من خلال ما تحقق من انجازات ونتائج خصوصاً بعد تحسن الوضعية الأمنية والاستقرار السياسي اللذان ساهما كثيراً في الاستقرار الاقتصادي وزيادة وتيرة الاستثمارات المنتجة خارج المحروقات وتحديداً في قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدماتية كالاتصال والتوزيع.

[32] Abdelbasset Med CHEMINGUI (2004) :" What macroeconomics factors explain Algeria's poor economic growth performance", background paper for GDP global reseach project in explaining growth in developing countries: The case of Algeria. Revised version- January 2004, P.15.

استرجع الاقتصاد الجزائري حيويته وهو ما تؤكده تطوراته المقاسة بالتغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة خلال العشرية الأخيرة، كما ارتفعت معدلات النمو الحقيقي إلى حوالي 5% بين عامي (2004-2005) بعد ما كان أكثر من ذلك في سنة 2003 بمعدل 6.9% وهو أعلى مستوى لم تحققه العشرية بأكملها وإلى يومنا هذا، بيد أن المؤشرات الأساسية للنشاط الاقتصادي تكشف عن الاستمرارية الموجبة للنمو الذي تم بوتيرة غير مدعمة خلال الفترة [2002-2005]، إذ تشير تقديرات تطور الإنتاج والناتج الداخلي الخام الحقيقي لسنة 2002 عن قلب النزعة نحو نمو متزايد (4.2% و4.7%على التوالي مقابل 3.8% و2.7%سنة 2001)، لكنه يبقى في نظر بعض المختصين غير كاف وغير متحكم فيه في أوقات الأزمات. وبالنظر إلى النمو القوي والاستثنائي للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (6.2%) المحقق سنة 2004 (انظر الجدول رقم 6). وعلى الرغم من التراجع المحدث في القيمة المضافة لقطاع المحروقات (3.3%) لنفس السنة مقارنة إلى (8.8%) لسنة 2003 وأثره البارز والسلبي على النمو الشامل، وباستثناء الإنتاج الزراعي الذي لم يرقى إلى المستوى المطلوب بفعل تراجعه المحسوس (3.1% عام 2004 مقابل 19.7% في 2003)،تأتي كل الدلائل الخاصة بالتجميعات الاقتصادية المعبر عنها بالحجم في القطاع الحقيقي لتؤكد عن حدوث تطور غير منضبط في النشاط الاقتصادي مما يعكس تحول كبير عن الماضي تجسد في حدوث نتائج غير منطقية في تسريع النمو وتحقيق الاستقرار المطلوب في ظل حتميات لا يمكن تجنبها أو تجاهلها ولو لفترة وجيزة.

لأول مرة ومنذ فترة طويلة كان النمو في الموعد على امتداد ثلاث سنوات متتالية بتسجيله تحسن ثابت، مما يؤكد أن برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول (2001-2004) وبرنامج تدعيم النمو الثاني (2005-2009) سمحا بإعطاء ديناميكية للاقتصاد الجزائري، ولو أن هذا النمو مرتبط في الأساس بنفقات الدولة وبإيرادات الصادرات من النفط والغاز حيث بلغت العائدات من صادرات المحروقات لسنة 2006 حوالي

58 مليار دولار، منها 53.5 مليار دولار عادت لسوناطراك وحدها، أما حصة الشركات الأجنبية فقد ارتفعت إلى 4.5 مليار دولار. وفي سنة 2008 ناهزت هذه العائدات 77.20 مليار دولار لتتراجع إلى 56.15 مليار دولار في 2010[33] بفعل تراجع إنتاج النفط الناجم عن انخفاض الطلب العالمي على منتجات الغاز والنفط الجزائري تحت تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة2008،مما يؤكد مرة أخرى قابلية تأثر اقتصادنا بالتطورات المعاكسة وتحدّ من قدرته على التعامل مع الصدمات الخارجية، مثل حدوث تغير مفاجئ في أسعار النفط والسلع الأولية[34]. أما حجم الإنتاج بفضل سوناطراك وشركائها الأجانب فقد بلغ 1.4 مليون برميل يومياَ سنة 2006 ثم 1.210 مليون برميل في عام 2012ليصل إلى 1.46 مليون برميل في نهاية 2013 مع أن القطاع كان بالكاد ينتج مليون برميل يوميا في بداية التسعينيات. بالمقابل، بلغ الناتج الداخلي الخام قرابة 58 مليار دولار بمعدل نمو إجمالي قدر بحوالي 5.2% سنة 2004[35] بسبب النتائج الجيدة لقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات خارج الإدارة اللذان عرفا ديناميكية جديدة بفضل تطبيق برامج تدعيم النمو، بينما استطاع قطاع الصناعة (العمومي والخاص) النهوض ليسجل نمواَ معدلاَ قدر بحوالي 2.5% في سنة 2005، ومع ذلك يواصل تراجعه في بعض الميادين مثل النسيج والصناعة الغذائية[36]. أما القطاع الفلاحي فقد أنهى سنة 2005 بنمو قدره 1.9%، وهو معدل

[33] O.N.S, L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2008-2010, n°41, année 2011, P :31.

[34] " التمويل والتنمية"، مجلة فصلية صادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد 50، ديسمبر 2013، ص:48.

[35] Programme de consolidation de la croissance 2005-2009. Extrait du discours du président de la république devant les cadres de la Nation, Palais des Nations, 7 avril 2005.

[36] بيان السياسة العامة المقدم من قبل رئيس الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني، 22 ماي 2006، ص:02.

ضعيف مقارنة لسنة 2003 التي اعتبرت سنة جيدة (19.7%) على الرغم من الإمكانيات التي سخرتها الدولة لدعم الفلاحة[37].

ولا يخفى أن نذكّر بأن ذات المعدلات العالية للنمو ساعدت على إطلاق موجة الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي في منتصف العشرية الماضية بما يزيد عن 6 مليار دولار من الاستثمار الخاص الوطني، جُلب ما يعادل 2 مليار منها خارج قطاع المحروقات[38]، وأزيد من 10 مليار دولار من الاستثمارت المباشرة الأجنبية، وهي كلها إمكانيات وفرتها السلطات العمومية في غياب السياسات والأدوات القادرة على كبح التبعات الاجتماعية المرتبطة بالانفتاح المتزايد للاقتصاد على الخارج[39] في ظل الظروف المعقدة وغير المستقرة للاقتصاد الدولي[40] والوقوف في وجه العولمة المنفلتة. وفيما يرتبط بالاستثمار العمومي، تحتل الجزائر الصدارة في مجال تمويل المؤسسات العمومية بواسطة البنوك بما يقارب 25% من إجمالي القروض الممنوحة داخل القطر. وبقليل من التمعن يعتبر هذا المعدل رهيبا إذا ما قورن بالإجمالي الممنوح في المغرب (8%) وفي تركيا والصين المحدد عند السقف (5%). وحسب الحصيلة الأخيرة المعلن عنها من طرف وزارة المالية وتحديداً في شهر ماي من عام 2013، خصصت الخزينة العمومية الجزائرية بين سنتي 2004 و2013 ما يقارب 15800 مليار دينار (أي ما يعادل 220 مليار دولار) لفائدة الاستثمارات العمومية. وفي السياق نفسه، لا مراء من الإشارة أن الميزانية الإجمالية للاستثمارات تحددت عند المبلغ 380 مليار دولار بما فيها 160 مليار دولار لم يتم إنفاقها حتى الآن[41].

---

[37] Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2006, Banque d'Algérie, Juillet 2007, PP :35-36.

[38] مثل قطاع الاتصال، مواد البناء، الكيمياء، الصيدلة، الصناعة الغذائية ومواد التنظيف.

[39] Abdellatif BENACHENHOU (2008), op.cit, P.13.

[40] محمد محمود المكاوي (2012): "التكتل الاقتصادي الإسلامي وأهميته في سبيل التنمية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ص:77.

[41] KERNANE Hakima (2013), op.cit, P:37.

إن مسعى الحكومة من خلال برامجها لدعم النمو والتفعيل الاقتصادي المسطر على امتداد الفترة [2001-2014] هو تحريك دواليب الجهاز الإنتاجي والقضاء على كل أشكال التبذير والتبديد في الموارد الوطنية وتهذيب السلوكات الاقتصادية بالتوجه نحو مبدأ رفع كفاءة الأداء والإنتاجية، كذلك حرصها عبر مختلف مخططات الإنعاش احتواء البطالة والتضخم وتطوير الهياكل القاعدية وتحقيق معدل نمو لا يقل عن 5.4% مع مطلع العشرية الجارية. غير أن هذا المسعى لم يجد ما يعززه في أرض الواقع حيث أن الإرهاصات الأولى تشير إلى حدوث إخفاقات عديدة تجسدت أساساً في العودة القوية للضغوط التضخمية خلال السنوات الثلاث الأخيرة بسبب توسع الواردات ومحدودية النمو الداخلي، تواضع إنتاجية الاقتصاد الجزائري، سيطرة المؤسسات العامة مع انتشار واسع للبيروقراطية وأسلوب الحياة غير الطلائعي الذي يقلل من قيمة الابتكار. ولا يخفى أن الجزائر غير قادرة على توظيف إيرادات النفط من أجل تطوير اقتصادها لتنويع مصادر الدخل وظلت معتمدة على آليات الإنفاق العام في تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولهذا بقيت أسيرة الانكشاف على متغيرات سوق النفط بفعل الاقتصاد العالمي. ولعل الحصيلة، إمتداد هموم قضية التنمية الاقتصادية كمحنة متشّبتة تراكمت منذ زمن طويل وتفاقمت بفعل عثرات الماضي.

2.2- معطيات جديدة للتأمل في الوهن الاقتصادي وسبل ترويضه:

إن القراءة الأولية لواقع الجزائرالاقتصادي كما هو مبين أعلاه، تفضي للوهلة الأولى وبصورة مباشرة إلى ظهور مؤشرات للتعافي من دورات التضخم المرتفع والنمو المتدني والبطالة العالية مع مطلع الألفية، إذ حققت البلاد استقرار اقتصادها وزادت فتح أسواقها للتجارة ورأس المال العالمي، وبزغت الجزائر باقتصاد أكثر انفتاحاً وقدرة على المنافسة بعجوزات أدنى في المالية العامة وقيوداً أقل على أنشطة القطاع الخاص. وكان معظم الاقتصاديين يعتقدون أن هذه التطورات مقترنة بمناخ دولي موات، أي أسعار ثابتة للسلع ونمو سريع في التجارة الدولية وتدفقات غزيرة في رأس المال، من شأنها أن تمكّن الجزائر التغلب على "العقد الضائع" للتسعينيات والعودة إلى مسار

النمو المستدام واللحاق بالدرب. بيد أن النتائج كانت غير متوقعة، ففي نطاق إعادة النشاط الاقتصادي تم التحكم في التضخم الذي مرّ من 5.3% سنة 2001 إلى نحو 1.51% في 2005 كما هو مبين في الجدول رقم (5)، ليصل إلى 4.52 سنة 2011. غير أن الاتجاه التصاعدي لهذا المعدل في سنة 2012 بمعدل (8.89%) ليتهاوى بعدها ويستقر في جويلية 2013 عند المعدل 4.5% يعود مرده حسب محافظ بنك الجزائر إلى الانخفاض المحسوس في الأسعار العالمية لأهم السلع الغذائية الأساسية وإعادة توازن الميزانية وللسياسة النقدية الحذرة. ويؤكد البنك المركزي مسعاه الحثيث للحول دون انخفاض معدلات التضخم بشكل حاد ودون ارتفاعها ارتفاعاَ كبيراَ. فهل يسعه في ظل هذه الأوضاع الجمع بين بقاء حركة الطلب على حاله وعدم تجاوز التضخم عتبة 2%؟

إن مثل هذا المسعى يتطلب وقتا طويلا لأن التركيز على مكافحة التضخم من خلال ادوات السياسة المالية والنقدية الانكماشية سينطوي على تكلفة مرتفعة يتعرض فيها مستوى الدخل، الناتج والتشغيل للتدهور الشديد وحتى يتسنى للبنك تحقيق مبتغاه، يكفيه دمج السياستين المالية والنقدية بشكل مرن وبأقل توسعية.

ربما صحت مقولة ان لكل قاعدة استثناء والقطاع النفطي الجزائري هو الاستثناء الايجابي الوحيد بين مفارقات نظام اقتصادي مضطرب وغارق في السلبيات، ازداد تباطئا خلال النصف الثاني من سنة 2013 بعجز غير متوقع في ميزان المدفوعات ووضع اجتماعي متفجر زاد من خطورته العبء السكاني والمعيشي والمالي الناجم عن غياب العدالة الاجتماعية ونظام اقتصادي فاقد للمناعة في وجه العقبات الاقتصادية. فمع متوسط سعر سنوي للنفط الذي تحدد عند 109.13 دولار للبرميل سنة 2013مقابل 112.02دولار في 2012، تدهورت الوضعية المالية الخارجية بصورة شمولية ، وحسب تصريح محافظ بنك الجزائر امام اطارات الدولة والصحافة بتاريخ 25سبتمبر2013 سجل الحساب الجاري عجزا هاما قدره 1.2 مليار دولار خلال السداسي الاول من سنة 2013 مقابل فائض قدره عشرة مليار دولار خلال نفس

السداسي من 2012 وهي وضعية ولد شق منها العجز المحدث في الميزان التجاري المقترن بالصادرات التي تراجعت من 37.5 مليار دولار الى 32.14 مليار دولار، اي بمعدل 14.31% خلال النصف الاول من سنة 2013 , ساهم قطاع المحروقات فيها بما يعادل 96.8%. اما الواردات التي نمت بمعدل 20% , عرفت اتجاها تصاعديا لا مثيل له (28.38 مليار دولار في السداسي الاول من سنة 2013 مقابل 23.64 مليار دولار لنفس السداسي من السنة التي قبلها) عاكسة الزيادة في الطلب الداخلي على السلع والخدمات , وعلى الخصوص سلع التجهيز المرافقة لنمو الاستثمارات التي حددت قيمتها 10.76 مليار دولار خلال الثمانية اشهر الاولى من سنة 2013.

تضاعف الدخل النقدي للفرد ثلاث مرات خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث انتقلت الكتلة الأجرية من 10.48% في 2001 إلى 12.35% في 2004 لتصل إلى 22.64% سنة 2010. وانطلق هذا التحسن من 956.9 مليار دينار في 2001 إلى 1244.6 مليار دينار في 2004 ثم 2900.8 مليار دينار في 2010 بعد التهاوت الذي عرفته في بداية الألفية بما يعادل 5.5% في سنة 2000[42]. هذا التحسن يعود مرده إلى النمو القوي لعائدات قطاع المحروقات وزيادة الأجور في القطاع العام، بالإضافة إلى تحقيق العديد من مشاريع البني التحتية، وتحديداً في قطاع البناء والأشغال العمومية والنقل. وينظر الباحث الاقتصادي ومدير الكفاءات المالية بفرنسا "ألكسندر كاتب" إلى النمو السريع في متوسط مداخيل الافراد الحالي بمثابة القناع الذي يحجب مظاهر اللامساواة المستمرة والمتزايدة بين مدخلات الجهاز Les insiders du système: الموظفون، أجراء القطاع العام، المستوردون والموزعون، وبين مخرجات هذا الجهاز Les outsiders du système: العاطلون وعمال الاقتصاد الخفي.

[42] ONS, Rétrospective statistique 2005, 2012.

إن مثل هذا الاتجاه يفرض تحديات مهمة يراد منها الاستجابة لأهداف المرحلة القادمة التي تتجسد في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة حصة القطاع الخاص في خلق الثروة وتنويع مصادر التراكم، وإلغاء ما اصطلح تسميته بالمزاحمة Eviction، أي تسخير مبالغ مالية ضخمة وتحويلها إلى قطاعات ذات مردودية بدلاً من تخصيصها لصالح إنعاش المؤسسات العمومية التي أثبتت مراراً عدم نجاعتها حتى تتضاعف فرص التشغيل، والنهوض بالصناعة وتطوير سوق الخدمات والزراعة، وفي هذه الفرص يكمن النمو الحقيقي والمستديم. ورغم توفر البلاد على حظيرة صناعية ضخمة موروثة عن سبعينيات القرن الماضي والتي كانت تساهم بمعدل 12% من الناتج الداخلي الخام في 1980، أصبحت اليوم لا يتعدى سقف إنتاجها 6% من الناتج الداخلي الخام، مما يعكس الوهن الذي تعرفه الصناعة الجزائرية، الأمر الذي يتحتم على السلطات إعادة تقويم هذا القطاع وإسترجاع ديناميكيته كما كان في سالف عهده. وعلى حد تعبير الخبير الاقتصادي م. بن عبد الله: "تبقى الصناعة هي الخط المحوري للإنسياب والاندماج في الاقتصاد العالمي".أما مشكلتا التنافسية والانتاجية وضخامة عبئهما على النمو، فما زالتا تحت توظيفهما الكامل وتحت المستوى المرغوب الذي يسمح فعليا بامتصاص البطالة.

فيما يتعلق بالمقاولاتية الجزائرية التي تعرف بالكاد انطلاقاتها الأولى، فإن أغلب المؤسسات الجزائرية الخاصة تندرج تحت صيغة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) بتعداد يقدر 700.000 مؤسسة وبعمالة مشغلة 1.7 مليون شخص في سنة 2012[43]، وبتوزيع جغرافي يقارب 15 مؤسسة لكل 1000 نسمة في المتوسط، وهو رقم ضئيل إذا ما قورن بالتوزيع القائم في البلدان الناشئة:حوالي 50 إلى60 مؤسسة في المتوسط لكل 1000 نسمة. وبالنظر إلى المجهودات الرامية لديناميكيتها، تبقى حصة هذه المؤسسات زهيدة في الاقتصاد الوطني رغم حيازتها على الريادة في مجال

[43] Véronique NARAME (2012) : "Algérie, histoire d'un gâchis économique", revue « Arabies », n°303, juillet-Aout 2012, P:54.

توظيف اليد العاملة، مما يعكس الانسداد الذي تعانيه هذه المؤسسات في امتدادها وتنويع نشاطاتها.

سادت القناعة لدى العديد من الاقتصاديين أن القطاع الخاص هو قطاع غير منتج يستخدم في نمط تسييره القليل من تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة (NTIC)، كما يتوفر على يد عاملة قليلة المهارة رغم استباقه في التوظيف والاستثمار بالمقارنة مع القطاع العام. وحسب استقصاء أجرته مؤخرا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تّم رصد 360 استثمار أجنبي من إجمالي 25015 مشروع محقق خلال الفترة [2002-2010] في الجزائر تنشط غالبيتها في القطاع الخاص (99%)، واستطاعت هذه المشروعات الصغيرة توفير ما يقارب 226471 منصب عمل خلال نفس الفترة، تمثل 89% منها مناصب مباشرة فتحتها المؤسسات الخاصة[44]. ورغم ذلك يبقى هذا الرقم ضئيلاً مقارنة لما هو معروض من قوة العمل خاصة فئة المتعلمين، وتزداد الأمور تعقيداً مع تزايد عدد الوافدين الذين يزجّ بهم في سوق العمل، أي حوالي 300.000 إلى 350.000 شخص سنوياً. ولا يغيب عن ذهننا أن أزيد من 1.5 مليون طالب مقبل على التخرج من الجامعة في آفاق 2015 سوف يلتحق بسوق العمل مما يزيد من حصيلة عرض العمل مقابل محدودية مناصب الشغل المتاحة، ولو أن التدابير المتخذة في مجال التوظيف سمحت إلى حد ما بتحسين قابلية تشغيل الشباب، غير أن الإنجازات تبقى أقل من التوقعات خصوصاً في الظرف الراهن.

إن المعدل الرسمي للبطالة الذي بلغ 10% سنة 2012 في الغالب متنازع فيه من طرف المختصين في القطاع (أنظرالجدول رقم 7)، فبينما أعلن الديوان الوطني للإحصاء ووزارة العمل هذا المعدل، استحضر المختصون رقما مغايرا تماما يبلغ 30%، مما يعكس مستوى التضليل الممارس على الإحصائيات الرسمية التي أعلنتها الوزارة والقائمة على التقدير وليس على الإحصاء الفعلي.

[44] Pierre FAUCHART (2013) : "Transformation économique ", revue « Arabies », n°314, juin 2013, PP :54-57.

يجب الجزم أن الفئة الغالبة من العاطلين تجد صعوبة في إيجاد منصب عمل قار ودائم خصوصاَ القاطنين في المناطق الداخلية، لتصبح البطالة، الفقر والغلاء أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي ولدت صراعاَ اجتماعياَ وانتفاضات شعبية واستياء لا يمكن تجاهله في أرض الواقع، والحق أن المسيرات الأخيرة عبر مختلف ولايات الجنوب كانت انعكاسا صريحاَ لمثل هذه الأوضاع الحادة التي ينظر الشباب العاطل إليها على أنها غير عادية وغير عابرة، والسلطات الحكومية ملزمة بتصحيح الأوضاع عن طريق توفير العمل وتحسين شروط الحياة.

إن المستقبل الاقتصادي في بلادنا على المدى القصير ليس ورديَاَ كما يزعم أصحاب القرار، فبمجرد خفوت جذوة الحماس بعد فترة الرخاء الذي شهده الاقتصاد مع مطلع الألفية الماضية، وجد الأفراد نفسهم أمام وضع معقد في ظل ازدياد السخط الشعبي واتساع الهوة بين القوى السياسية والركود الاقتصادي وآفاق مستقبل ملبد بالضبابية وعرضة للمخاطر، أكثرها محلية الطابع، لتجد الجزائر نفسها في مفترق الطرق: إما أن تسلك طريقاَ تتزايد فيه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وإما أن تستجيب للتحديات الظرفية وتسعى لبناء الثقة وخلق الوظائف بما يجعلها الأولى نمواَ، والأقرب اكتمالاَ، عبر الانفتاح على القنوات الدولية وتكريس التنافسية حتى تزدهر السوق المحلية. ومن أجل إعطاء ديناميكية لنمو نشاطاتها الاقتصادية، يتعين على الجزائر تنمية الفروع والقطاعات الإنتاجية التي تفي بمستلزمات التوازن الاقتصادي وإرساء الكثير من الصرامة في العمل بصفة عامة[45].

[45] George E. BITAR (2014) : "Investir dans la jeunesse", revue « ARABIES », n°321, janvier 2014, P:47.

الخاتمة:

لا تملك الجزائر ترف الاستمرار في تجاهل العقبات الاقتصادية القائمة التي قمنا بسردها في هذه الورقة البحثية، وأن غياب الإصلاحات المناسبة المقترنة بعدم الاستقرار وتغليب المصلحة الذاتية المثيرة للسخط سيعيق جذب الاستثمارات الأجنبية ودفع معدلات النمو، ليس فقط في المدى القصير، بل على إمتداد زمني بعيد إلا إذا اتخذت إجراءات علاجية عاجلة. فعلى الرغم من تحقيق نمواً عالياً في العقد الماضي، فإن الصعوبات الاقتصادية التي واجهها الأفراد كانت أحد مسببات انطلاق شرارة المسيرات. فهناك طبقة متزايدة من الشباب المتعلم الذي لا يجد متاحاً إلا القليل من الوظائف، وظائف يستأثر بها أصحاب الحظوة لا الكفاءات والمواهب، وهناك قطاع عام يستفيد من الامتيازات التي تقدمها له الدولة والتي حولت الاقتصاد إلى نظام قائم على المحسوبية والرخاء حكراً على فئة دون الأخرى، ليجد أصحاب القرار نفسهم أما ثلاث تحديات: يكمن الأول في استعادة الاستقرار الاقتصادي، والثاني إدخال إصلاحات بنيوية تلبي تطلعات الأجيال القادمة، أما الثالث فهو إقامة إدارة قوية تفضي إلى إرساء قواعد النمو المستمر والقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء الذي يسهم في ضمان الاستقرار. ضف إليها، التحلي بالجرأة وتحمل المخاطر. بمعنى، الاستمرار في المشاريع التي يمكنها المساهمة في إحداث تحول جوهري في التنمية حتى لو كان خطر الفشل قائما.

ملحق الجداول

جدول رقم (**1**): تطور الناتج الداخلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة للفترة [**1985-1990**] بالأسعار الجارية. الوحدة : **%**

السنوات / القطاعات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الفلاحة	**23.8**	**-1.9**	**17.3**	**-8.9**	**18.4**	**-9.4**
المحروقات	**5.7**	**1.2**	**7.1**	**1.9**	**8**	**4.3**
الصناعة	**3.5**	**5.2**	**-0.8**	**-1.4**	**-4.4**	**0.6**
البناءوالأشغال العمومية	**-0.5**	**0.3**	**-9.2**	**-8.3**	**1.5**	**-1**
الخدمات	**5.1**	**-4.6**	**-3.5**	**1.4**	**3.1**	**5**
الإدارة العمومية	**7.2**	**5.5**	**4.2**	**3.7**	**3.4**	**3.5**
الناتج الداخلي الخام	**5.6**	**-1.2**	**-2.1**	**-2.9**	**3.4**	**-1.3**

Source : Banque Mondiale : mémorandum économique pour l'année 1993, P.09

جدول رقم (**2**): الهيكل السلعي للواردات خلال الفترة [**1985-1989**].

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
سلع غذائية	22.21	20.07	24.96	24.63	31.76
سلع التجهيز	31.71	31.47	27.07	26.80	25.35
سلع وسيطية	23.63	25.02	25.78	25.80	21.71
سلع استهلاكية	12.87	14.48	12.81	11.94	10.55
مدخلات أخرى	9.24	8.96	9.38	10.8	10.63
المجموع	100	100	100	100	100

Source : Banque Mondiale : mémorandum économique pour l'année 1993, P.09.

جدول رقم (3): تطور الناتج الداخلي الإجمالي حسب نشاط القطاع الاقتصادي للفترة [90-2000] بالأسعار الجارية.

الوحدة: %

السنوات / القطاعات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الفلاحة	21.48	39.18	47.08	2.09	11.06	34.98	45.62	11.64	-21.82	40.61	87.8
المحروقات	68.52	88.70	6.00	-1.19	32.31	54.44	48.43	11.80	-23.92	39.6	81.41
الصناعة	37.95	48.73	27.75	2.92	23.50	19.95	10.04	4.57	15.07	5.28	7.52
البناء والأشغال العمومية	14.02	37.32	30	18.93	24.92	25.94	13.87	11.92	8.93	2.20	7.66
الخدمات	21.76	26.30	31.96	19.82	26.90	39.36	19.06	13.72	6.32	8.23	9.72
الناتج الداخلي الخام	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	3.3	1.2	5.5	3.2	2.4

Source : -Banque d'Algérie : Direction générale des études 2001.

-ONS:Retrospective statistique (1970-2002), edition 2005.

جدول رقم (4): تطور الدخل الفردي (نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي).

الوحدة: الدولار الامريكي

السنوات	1970	1980	1989	1990	1991
دخل كل فرد مقارنة لسنة **1987**	360	2080	2869.4	3523.9	2046.8
السنوات	1992	1993	1994	1995	1999
دخل كل فرد مقارنة لسنة **1987**	1822.8	1852.6	1529.5	1477.1	1540.4

المصدر: كريم النشاشيبي، مرجع سبق ذكره، ص:06.

جدول رقم (5): تطور المؤشر العام لأسعار الاستهلاك خلال الفترة [**1991-2012**].

(1989=100)

السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000
IPC	120.2	197.5	316.3	488.8	550.7	558.7
التغير النسبي%	20.2	31.0	31.7	20.3	6.2	-0.6

(2001=100)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
IPC	578.3	591.3	635.91	654.1	664.1	680.7
التغير النسبي%	5.3	2.2	3.5	3.6	1.51	2.5

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
IPC	704.5	738.5	780.5	810.83	847.5	922.84
التغير النسبي%	3.5	4.8	5.7	3.9	4.52	8.89

Source : - ONS: Rétrospective statistique 2005.

-IFS. (مؤسسة الإحصاء المالي الدولي)

جدول رقم (6): تطور معدل نمو مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة [2001-2010].

الوحدة : %

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1	1.9	4.9	5.0	-5.3	20.0	5.5
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-6.0	0.7
الصناعة	2.0	2.9	1.5	2.6	2.5	2.8	0.8	4.4	5.0	0.4
البناء والأشغال العمومية	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8	8.7	7.3
الخدمات	6.0	5.3	4.2	7.7	6.0	5.6	6.8	7.8	8.8	5.8
الإدارة العمومية	3.9	4.1	3.3	4.0	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0	6.2
الناتج الداخلي الخام **PIB**	2.7	4.7	6.9	5.2	5.3	1.8	3.0	2.4	2.4	4.0
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	5.4	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3	5.5

Source : - Banque d'Algérie : rapport annuel 2002 à 2011.

- Office National des statistiques.
- Ministère des finances.

جدول رقم (7): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة [2001-2012].

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة %	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة %	11.8	11.3	10.2	10	11.20	10

Source :Publication du CNES et ONS.

- Commissariat général de la planification et de la prospective.

قائمة المراجع:

- أحمد الأخضر العمراني (1993): "التشغيل في الجزائر"، سلسلة دراسات التشغيل، منظمة العمل العربية، مصر.
- كريم النشاشيبي (1998): "تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- تومي صالح (2002): النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- السويدي عبد الله ناصر (1989): "التضخم في بلدان الخليج العربي: دراسة اقتصادية تحليلية لمؤشراته، ومصادره وآثاره"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، قسم الاقتصاد.
- سلوى سليمان (1986): المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة، مارس 1986.
- محمد محمود المكاوي (2012): "التكتل الاقتصادي الإسلامي وأهميته في سبيل التنمية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

- مرسي فؤاد (1983): "التضخم والتنمية في الوطن العربي"، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان.

- بيان السياسة العامة المقدم من قبل رئيس الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني، 22 ماي 2006.

- التمويل والتنمية، مجلة فصلية صادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد 50، ديسمبر 2013.

- Abdelbasset Med CHEMINGUI, Nassima AYADI (2003) : "Labor market and economic growth in Algeria", paper produced as part of the global development project on explaining growth in developing countries: The case of Algeria. Revised version- January 2003.

- Abdelbasset Med CHEMINGUI (2004) :" What macroeconomics factors explain Algeria's poor economic growth performance", background paper for GDP global reseach project in explaining growth in developing countries: The case of Algeria. Revised version- January 2004.

- Abdellatif BENACHENHOU (2008) : « Pour une meilleure croissance », édition Alpha, Alger.

- Abdelmadjid Bouzidi (1999) : « Les années 90 de l'économie algérienne : les limites des politiques conjoncturelles », édition ENAG.

- George E. BITAR (2014) : "Investir dans la jeunesse", revue « ARABIES », n°321, janvier 2014.

- KERNANE Hakima (2013) : « Une très faible bancarisation en Algérie », revue « Arabies », n°314. Juin 2013.

- Hamid BALI (1993): Inflation et mal développement en Algérie, O.P.U, Alger.

- M. Hocine BENISSAD (1981) : Economie de développement de l'Algérie, 2ème édition, O.P.U, Alger, P.29.

- Mourad BENACHENHOU (1993) : "Inflation, dévaluation ,marginalisation", Dar ECH'RIFA, Alger, P.12.

- Pierre FAUCHART (2013) : "Transformation économique ", revue « Arabies », n°314, juin 2013.

- Véronique NARAME (2012) : "Algérie, histoire d'un gâchis économique", revue « Arabies », n°303, juillet-Aout 2012.

- Algérie: Perspectives Economiques en Algérie, BAFD/OCDE, année 2008.

- Algérie : guide des indicateurs économiques et sociaux : 1994-1997, collection « Guide-plus », Alger, P.30.

- Banque d'Algérie : rapport annuel 2002 à 2011.

- Banque d'Algérie : Direction générale des études 2001.

- Banque Mondiale : mémorandum économique pour l'année 1993

- CNES (1998) : Projet de rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, 12ème session plénière.

- Commissariat général de la planification et de la prospective.

- Conseil National de planification : Plan national 1990, rapport de synthèse, janvier 1990

- CREAD, ANDRU : Colloque sur le bilan du programme d'ajustement structurel et perspective pour l'économie Algérienne, Hôtel international d'Alger, le 14 et 15 Juillet 1998.

- Document de la Banque Mondiale (1995) : « L'Algérie : La transition vers l'économie de marché », volume n°03.

- Évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2006, Banque d'Algérie, Juillet 2007.

- Ministére des finances.

- O.C.D.E : « perspectives économiques en Afrique », 2006. P :143.

- O.N.S, L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2008-2010, n°41, année 2011.

- ONS, Rétrospective statistique 2005.

- ONS: Retrospective statistique (1970-2002), edition 2005.

- Programme de consolidation de la croissance 2005-2009. Extrait du discours du président de la république devant les cadres de la Nation, Palais des Nations, 7 avril 2005.

- Publication du CNES et ONS.